

إعلان القاهرة الصادر
عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة
بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيماويات

اعتمد مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته 17 المنعقدة في مقر جامعة الدول العربية خلال شهر ديسمبر / كانون الأول 2005 إعلان القاهرة الخاص بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيماويات والاتفاقيات البيئية الدولية الخاصة بالمواد والنفايات الخطرة والذي يعتبر أساساً للتحرك المستقبلي ويعكس وجهة النظر العربية في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيماويات والاتفاقيات البيئية الدولية ذات العلاقة وذلك وفقاً لما يلي:

- بالإشارة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو 1992 والفصل 19 من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الخاص بالإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية السامة، بما في ذلك منع الاتجار الدولي غير المشروع بالمنتجات السامة والخطرة.
 - وبالإشارة إلى خطة التنفيذ التي تبناها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام 2002 والتي حددت عام 2005 كموعده مستهدف لاستكمال وضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للكيماويات. وتأكيداً للقرار 4/22 الصادر عن المؤتمر الذي حدد هدفاً يتحقق بحلول عام 2020 يقضي باستخدام الكيماويات وإنتاجها بطرق تؤدي إلى الحد من مخاطرها الضارة بصحة الإنسان والبيئة.
 - وبالإشارة إلى نتائج الاجتماعات الثلاثة للجنة التحضيرية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيماويات والاجتماعات الإقليمية واجتماعات الفريق العربي المعني بالاتفاقيات البيئية الدولية الخاصة بالنفايات والمواد الخطرة.
- نحن، الوزراء ورؤساء الوفود المجتمعين في الدورة السابعة عشر لمجلس وزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في القاهرة خلال الفترة من 20 إلى 21 ديسمبر 2005:
- # إذ نشير إلى مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية المعتمدة من القمة العربية في تونس 2004 والتي تؤكد على ضرورة تعزيز جهود الدول العربية للوصول إلى الإدارة السليمة للكيماويات والنفايات الخطرة.

وإذ ندرك أن الإنتاج العالمي للمواد الكيميائية واستخدامها والاتجار بها آخذاً في التزايد وأن أنماط النمو تضع عبئاً متزايداً خاصاً بإدارة المواد الكيميائية على عاتق البلدان النامية.

وإذ نوكد على:

- * العمل سوياً على المستوى الوطني والإقليمي لتحسين الظروف المعيشية الآمنة للمواطن العربي وخاصة صحة الإنسان والبيئة.
- * تطبيق مبدأ ريو السابع الخاص بالمسؤولية المشتركة ولكن المتباينة من أجل الحد من الفجوات بين الدول المتقدمة والدول النامية من ناحية الموارد البشرية والمالية والتقنية الخاصة بتنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية ذات العلاقة.
- * تطبيق مبدأ ريو الثالث والعشرين بشأن توفير الحماية للبيئة والموارد الطبيعية للشعوب الواقعة تحت الاضطهاد والسيطرة والاحتلال.
- * تشجيع الدول العربية التي لم تصبح طرفاً في الاتفاقيات البيئية الدولية ذات العلاقة على الانضمام إلى هذه الاتفاقيات في أسرع وقت ممكن.

* دعم تطوير نهج استراتيجي للإدارة الدولية للكيمائيات كطريقة فعالة نحو الإدارة السليمة للكيمائيات للعقود القادمة تنفيذاً للقرار 4/22 الصادر عن مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرج 2002.

* بالغ القلق من عدم الاتفاق الدولي على آلية مالية واضحة ومحددة لتقديم الدعم الفني والمالي ونقل التقنية إلى البلدان النامية لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيمائيات .

وانطلاقاً من نهج الشراكة في تحقيق التنمية المستدامة نقر بأن المجتمع المدني والقطاع الخاص يجب أن يلعبا دوراً متزايداً في ضمان الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، نعلن بأننا سنسعى جاهدين إلى تحقيق ما يلي:

1- تحقيق الهدف الذي أعلن عنه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية والخاص بتقليل الآثار الضارة التي تنشأ عن إنتاج واستخدام المواد الكيميائية على صحة البشر والبيئة في موعد غايته عام 2020، وعليه نؤكد على أهمية اعتماد العناصر الثلاثة للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيمائيات، وهي: إستراتيجية جامعة للسياسات؛ خطة عمل عالمية؛ والإعلان السياسي رفيع المستوى.

2- اعتماد الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفائيات الخطرة كأولوية في الأطر الوطنية والإقليمية والدولية للسياسات، بما في ذلك استراتيجيات المساعدة الإنمائية المقدمة من الجهات المانحة.

3- دعم المشاركة العامة التي تضم جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك المرأة، لتحقيق الإدارة الفعالة والكفوءة للمواد الكيميائية.

4- توفير ونشر المعلومات والمعارف المتعلقة بالمواد الكيميائية وتأثيراتها على صحة البشر والمخاطر التي تمثلها للبيئة وأتاحتها للجمهور.

5- بذل جهود خاصة لحماية فئات المجتمع المعرضة لمخاطر المواد الكيميائية الخطيرة.

6- التنفيذ الفاعل للاتفاقيات البيئية الدولية ذات العلاقة من أجل ضمان أن تصبح متأذرة تبادلياً، مع الاستفادة من أوجه التوافق النشاطي الموجود بينها والحد من الثغرات في إطار السياسات الدولية للمواد الكيميائية.

7- منع الاتجار غير المشروع في المواد الكيماوية الذي يسبب أضراراً بالغة للدول العربية والدول النامية، وأهمية تحميل الطرف المتسبب في هذا الاتجار مسؤولية التعويض وإصلاح الضرر.

8- إدراج النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيمائيات في برامج العمل والخطط التنفيذية الوطنية والإقليمية.

9- التعاون الكامل بصورة منفتحة وشاملة وشفافة في تنفيذ ومواصلة تطوير النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيمائيات.